



في هذا السياق، لم تعد القيمة تُقاس فقط بعدد السلال الغذائية أو عدد الدورات التدريبية المنفذة، بل أصبحت تُقاس بمدى تراكم المعرفة المؤسسية، ونشر الممارسات الفاعلة، وتوليد الأفكار الجديدة التي تعالج التحديات المجتمعية من جذورها.

### وهذا التحول يتطلب:

- 1- بناء قدرات بشرية معرفية داخل الجمعيات، عبر التدريب والتطوير المستمر.
- 2- دعم البحوث المجتمعية التي تسهم في تشخيص الواقع واقتراح الحلول.
- 3- تشجيع ثقافة التوثيق والنشر ومشاركة المعرفة مع الآخرين.
- 4- الاستثمار في التحول الرقمي كأداة أساسية لإدارة المعرفة وتعظيم الأثر.

الاقتصاد المعرفي في القطاع غير الربحي هو باختصار: انتقال من العمل الخيري التقليدي إلى العمل التنموي القائم على الفهم والتحليل والإبداع. إنه نموذج يصنع الأثر لا بمجرد الإنفاق، بل بذكاء الإنفاق.

### وختامًا

فإن الجمعيات التي تتبنى الاقتصاد المعرفي هي التي ستمتلك مستقبلاً القدرة على التأثير والتوسع والاستدامة، لأنها تعمل بعقلية "الحلول" لا "الاحتياجات"، وتركز على الاستثمار في البشر والعقول، لا في البرامج العابرة فقط.

## الاقتصاد المعرفي في القطاع غير الربحي؛ المعرفة قوة تنموية

يعرف البنك الدولي الاقتصاد المعرفي بأنه: «الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفعالية، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة». وبينما يرتبط هذا المفهوم غالباً بالقطاعين الحكومي والخاص، فإن القطاع غير الربحي اليوم بات مطالباً أكثر من أي وقت مضى بأن يتبنى هذا النموذج الاقتصادي المعرفي، وأن يكون فاعلاً فيه لا هامشياً عنه.

فالقطاع غير الربحي لم يعد يقتصر دوره على تقديم المساعدات أو تلبية الاحتياجات الأساسية، بل أصبح شريكاً رئيسياً في إنتاج المعرفة المجتمعية، وتطوير الحلول الاجتماعية، وقيادة التحول التنموي الشامل. وهذا يستوجب أن تنظّر الجمعيات والمؤسسات الأهلية إلى نفسها كمنصات لتوليد المعرفة: من خلال الدراسات، وتوثيق الخبرات، وتصميم المبادرات المبتكرة المبنية على الفهم العميق للواقع.